العراق من العلمانية المتشدِّدة إلى الإسلام السياسي (١٩٦٨ ـ ٢٠٠٣)

عرض كتاب

■ عمار كريم

يّعدُّ هذا الكتاب من الكُتب التي تناولت الحُقبة التي قاربت على ٣٥ سنة؛ وهي الحُقبة التي تُعدُّ الأكثر دمويّة وديكتاتوريّة في تاريخ العراق الحديث والمُعاصر، وهي الحُقبة التي حَكَمَ فيها نظام حزب البعث العربي الاشتراكي العراق (١٩٦٨ - ٢٠٠٣) إلى أن تمّت الإطاحة بهذا النظام من قبل التحالف الذي قادته الولايات المتحدة الأميركية وحليفتها بريطانيا في التاسع من نيسان من العام ٢٠٠٣.

يُقسِّم المؤلِف الكتاب إلى قسمين؛ القسم الأول يتناول التحوّل المُهم في تاريخ حزب البعث العربي الاشتراكي الذي جرى في الاجتماع الطارئ الذي دعا إليه صدام حسين (رئيس جمهورية العراق من ١٩٧٩ -٢٠٠٣ ورئيس مجلس قيادة الثورة) للقيادة القومية (المؤسسة الأبرز في النظام البعثي) والتي أقترح فيها عقد هُدنة او تحالف ضمني مع التنظيم الإسلامي المعروف بـ«الإخوان المسلمين» وكان لهذا الاقتراح أسبابه التي دعت إلى تبينه من قبل صدّام، كما أصبحت له فيما بعد تداعيات على السياسة الداخلية للحزب. أمّا القسم الثاني من الكتاب؛ فقد تناول المؤلِف النخبة السياسية البعثية التي حكمت

العراق في الفترة (١٩٦٨ - ٢٠٠٣) والسمات التي تغيرت لهذه النخبة والتصفيات التي حدثت لها لاسيما بعد «استقالة» أحمد حسن البكر من رئاسة الحزب وصعود صدّام حسين إلى رئاسة جمهورية العراق في العام ١٩٧٩، وما ترتب على ذلك من تغيرات كان ابرزها إزاحة النخبة العسكرية وتوطيد للنخبة «المدنية» على حد قول المؤلِف.

القسم الأول من الكتاب: في عام ١٩٨٦ دعا صدّام حسين رئيس مجلس قيادة الثورة ورئيس جمهورية العراق إلى اجتماع طارئ وسرّي كان أبرز الغائبين عنه (ميشيل عفلق) الأمين العام للقيادة القومية آنذاك، وتضمن هذا الاجتماع مقترحاً لصدّام حسين مفاده: عقد هدنة مع التنظيم الإسلامي المعروف بـ«الإخوان المسلمين» في مصر والسودان وكان هذا المُقترح، الذي أصبح قراراً فيما بعد، تحوّلاً مهمّاً في تاريخ الحزب الذي تميّز بعلمانيتهُ ومهاجمته للإسلاميين، في الوقت الذي كان العراق يخوض حرباً نظامية مع الجارة الشرقية (الجمهورية الإسلامية الإيرانية) بقيادة (روح الله الخميني). وعلى الرغم من أن هذا القرار بدأ سرياً إلا أنه اصبح علنياً فيما بعد.

إن التعاون بين صدّام حسين مع الإخوان المسلمين بدأت بوادره في عام ١٩٨٢؛ إذ كان صدام يتعاون مع الإخوان المسلمين في سوريا ودعمهم ضد النظام السوري بقيادة حافظ الأسد، وعلى الرغم من أن الطرفين غير متكافئين (نظام صدام حسين وإخوان مسلمين سوريا) إلا أنه استمر وبقي طي السريّة إذ كان هدف صدام حسين هو تكوين الإخوان المسلمين، مع الأحزاب السورية المعارضة، جبهة ضد نظام حافظ الأسد إلا أن ابرز العقبات التي واجهت هذا التعاون هو مقترح الإخوان المسلمين في سوريا سن دستور يكون الإسلام فيه هو المصدر الوحيد. وفيما يتعلق بالإخوان المسلمين في مصر والسودان فإن صدّام بقراره يرمي الى جعل القيادة القومية لحزب البعث الاشتراكي يتعاملون الإخوان المسلمين في مصر والسودان بوصفهم أنداداً متساوين، وكان الأمر غير مستساغ من قبل حزب استمد شرعيته من أدبيات شخص عَلماني مثل (ميشيل عفلق) او ربما «ملحد»، على حد قول المؤلِف.

إن العام الذي قرر فيه صدّام حسين

بأن يتعاون مع الإخوان المسلمين في مصر وسوريا كان عاماً صعباً على البعثيين وربما حدث القرار كاستجابة للتحديّات التي حدثت للنظام البعثي في ذلك العام أي: عام ١٩٨٦. إذ واجه العراق تصلباً إيرانياً في الحرب و فُقدت جزيرة الفاو فضلاً عن فقدان منفذ العراق الوحيد على الخليج، وعلى المستوى الدولي كان هنالك اتجاه يذهب بأن صدام حسين يخسر الحرب، فضلاً عن «البروبوغاندا» الإيرانية التي كانت تعمل على تصوير نظام صدام حسين على أنه نظاماً ملحداً ومعادياً للإسلام، كل ذلك أدى الى اقتراح أحد المشاركين في اجتماع عام ١٩٨٦ أن يطلب العراق من الإخوان المسلمين في سوريا مُمَثَلين بزعيميهما نصير حوى وعدنان سعد الدينان بأن يذهبا الى مصر والسودان لإنقاذ صورة العراق وأن يصوّرا (ميشيل عفلق) بأنه ليس ملحداً وإن البعثيين «مؤمنون». كان طارق عزيز الذي وصل متأخراً للاجتماع معارضاً شديداً للمقترح (عقد هدنة مع الاخوان المسلمين في مصر وسوريا)؛ بيد أنه لم يعلم إن رئيسه هو من اقترح ذلك، وأخذ يذكُر المشاكل التي خلقها الإسلاميون للحزب لاسيما التظاهرات الشيعية سنة ١٩٧٧ التي لم تزل ماثلة في ذهنهم منذُ ذلك العام مما أفضى بـ طارق عزيز الى أن يُذكِّر بالتهديد الأيديولوجي الذي مثلته هذه التظاهرات.

أدرك صدام إن شن هجوماً على الإسلاميين الشيعة فقط هو أمر محفوفاً بالمخاطر، لذا تركت السلطة البعثية القيام بعمل كهذا الى «مثقفي» النظام البعثي ليتولوا الأمر في المجلات الرفيعة المستوى التي لا تتوفر لكل الجمهور العراقي، ولأن قيام مسؤولين بتوجيه نقد أمام الإعلام يفضي الى انقسام داخل الحزب لذا قرر صدام الهجوم على الإسلاميين بكافة أطيافهم وهي استراتيجية من شأنها توحيد الحزب والحد من انقسامه. وفي بداية ثمانينيات القرن الماضي أَهمل صدام حسين موجة «التديُّن» التي طالت الشعب من سُنّة وشيعة (مع حماس ديني أكثر للشيعة)، ولكن في عام ١٩٨٢ وبعد الصعوبات التي واجهها العراق (تراجع القوات العراقية في خوزستان - عربستان، وهزيمة العراق في عبادان والانسحاب العراقي من الأراضي الإيرانية بدون مقابل) عندها بدأت مكانة النظام الإسلامي بقيادة «الخميني» في إيران

تبلغ ذروتها، والأهم من ذلك ظهر التديُّن على بعض أعضاء الحزب مما أفضى بصدام الى عقد مؤتمر القطري التاسع عام ١٩٨٢ وكان الموضوع الأساس الذي تم تداوله في المؤتمر هو ظاهرة التديُّن التي اجتاحت المجتمع بل وحتى أعضاء الحزب لاسيما الشباب منهم.

وبعد عقد من ذلك؛ أي في مطلع تسعينيات القرن الماضي، وبعد وفاة (روح الله الخميني) أصبح بمقدور صدّام تقديم تنازلات للإسلام. وفي عام ١٩٩٣ حين شعر صدّام حسين بعبء الضغط الدولي المتمثل بالعقوبات الاقتصادية والحظر الدولي، والضغط الداخلي (المحلي) المتمثل بالتضخُّم والبطالة والدمار الذي لحق بالطبقة الوسطى العراقية وغيرها، وحين رأى الناس ترتاد المساجد ليشعروا أنفسهم ويهربوا من الواقع المرير، وكاستجابة لكل ذلك؛ أعلن صدام حسين ما يسمى بـ «الحملة الايمانية» والخروج عن المبدأ التقليدي العلماني لحزب البعث العربي الاشتراكي، وسبق هذه الحملة إشارتين مهمتين همّا وضع عبارة (الله أكبر) على العَلَم العراقي، وتأسيس مصرفاً إسلامياً عراقياً.

أُعلن عن الحملة في عام ١٩٩٣ ولحقت إعلان هذه الحملة تغيرات مهمّة في حياة العراقيين؛ إذ قامت وزارة الداخلية بغلق معظم الملاهي والنوادي الليلية (تم إغلاق ٢٩ من أصل ٤٥) في بغداد، ومنعها في الأماكن التي تُعدُّ مقدسة وحدث نفس الشيء لمحلات بيع المشروبات الكحولية، إذ جُعل فتحها بشروط وأماكن معينة حيث تم ابعادها عن الأضرحة المقدّسة والمساجد والمستشفيات والمدراس. وتضمّنت هذه الحملة الإيمانية القيام بحملة لتدريس القُرآن وجعل الآيات القرآنية والأحاديث النبوية في جوهر الفكر القومي، كما بدأ تأسيس مراكز تحمل اسم صدّام في المساجد وبحلول عام ١٩٩٢ انخرط آلاف الطلبة في الدورات القرآنية ووجه صدّام بضرورة تجهيز كوادر معلمين ومدرسين للمادة الإسلامية مع رواتب وعلاوات مغرية كما قام النظام ببناء المساجد الضخمة في أغلب مناطق العراق. وكان لهذه الحملة جانباً مشؤوماً ومروعاً؛ إذ حاول النظام تطبيق عقوبات كقطع الرجل وقص الأُذن وبتر اليد .... الخ كعقوبات يستخدمها النظام لمعاقبة المقصرين

لاسيما المقصرين تجاه النظام كالفرار من الجيش وغيرها.

القسم الثاني: من هذا الكتاب؛ يميط فيه المؤلِف اللِثام عن نُخبة حزب البعث الاشتراكي التي حكمت العراق في الفترة التي صعد فيها حزب البعث الى السلطة، ويوضّح إن هذه النُخبة التي حكمت العراق خضعت لتغيرات مهمّة - على الرغم من أنها تدريجية وفي بعض الأحيان غير ملحوظة - إلا أنها كانت مؤثرة بشكل أو بآخر على الحزب للفترة (١٩٦٨ - ١٩٨٦). أن التغيرات التي حصلت على مستوى هذه النخبة كانت على أربعة مستويات.

المستوى الأول من التغيير كان على مستوى أعمار من هم في السلطة الرئيسة للحزب أي: مجلس قيادة الثورة والقيادة القطرية. فأعمار أعضاء مجلس قيادة الثورة والقيادة القطرية في ١٩٦٨ أكبر من النخبة في المجلسين قيادة الثورة والقيادة القطرية في عام ١٩٨٦ إذ كانوا النخبة البعثية الأولى أكبر بما يقارب ستة عشر عاماً من النخبة التي لحقتها، فمنذ مطلع سبعينيات القرن الماضي خضع العراق لنخبة جديدة مختلفة. وفي عام ١٩٦٨ كان مواليد القيادات تتراوح بين ١٩١٤ و ١٩٢٥. لكن في عام ١٩٧٧ كان ٦٠٪ من قيادات الحزب الكبار من مواليد عام ١٩٣٧ وبعدها.

المستوى الثاني من التغيير الذي طرأ على النخبة البعثية؛ هو التغيير على مستوى الأصل العرقي والطائفي، ففي عام ١٩٦٨ كان جميع أعضاء هيئات الحزب المهمّة (مجلس قيادة الثورة، والقيادة القطرية، والقيادة القومية) ينحدرون من ما أسماء المؤلف «المثلث العربي السني الصغير» الواقع بين بغداد والموصل والحدود السورية وكان جميعهم من العرب السنة، أمّا التغيير الذي حصل في عام ١٩٨٦ في هذا المضمار فإن أعضاء الهيئات العليا في الحزب انحدروا من جميع مناطق العراق تقريباً، إلا إن السُنّة بقوا بارزين في قيادة الهيئات ويتمتعون بمناصب مهمّة، لكن المكونان الشيعي والكردي أكتسبا مواقع مهمّة في السلطة، وفي عام ١٩٨٧ شكّل الشيعة ما نسبته ٢٢ - ٣٣٪ في عضوية مجلس قيادة الثورة و٣٠٪ من القيادة القطرية والحكومة.

المستوى الثالث من التغيير على مستوى النُخبة كان في التحول الذي حدث على مستوى السلطة، ففي

حين كان مجلس قيادة الثورة يتكون بأكمله من الضبّاط العسكريين «المهنيين»، وفي القيادة القطرية والحكومة أيضا كان الضباط ذات شأنٍ عالٍ ولهم مناصب مهمّة، والتغيير الذي حصل على مستوى هذه النخبة هو تلاشي هذه الشريحة من الضبّاط العسكريين شيئاً فشيئاً وحلّ محلّهم قيادات بعثية «مدنية» بشكل رئيس. ففي عام ١٩٨٧ شكّل الضبّاط العسكريين ما نسبته ١١٪ في القيادة القطرية و١٣٪ في الحكومة. فضلاً عن تلاشي مِمَّن لديهم تاريخ ثوري وحلّ محلهم أناس يتميزون بأنهم بيروقراطيين.

المستوى الرابع من التغيير على مستوى النُخبة يتمثل بصعود الطبقات المنحدرة من الأرياف العراقية، وتحديداً من منتصف السبعينات فما فوق، وفي عام ١٩٨٢ كان نسبة الأعضاء الذيم ينحدرون من الطبقات العراقية الدنيا والبلدان الريفية في الهيئات القيادة للحزب (مجلس قيادة الثورة، والقيادة القطرية، والقيادة القومية) ٣٠ - ٥٠٪، إذ لم يسبق للعراق أن حكمته نخبة تنحدر من هذا النوع من الطبقات. والجدير بالذكر إن البغداديين تلاشت نسبتهم وكان نسبتهم في القيادة القطرية والحكومة ما يقارب ١٣٪.